

بيان مشترك عن وفد تقييم فترة ما قبل الانتخابات بتونس للمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي تونس 12 سبتمبر 2014

يصدر هذا البيان عن وفد دولي منظم من قبل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI). يكمن الهدف من هذا الوفد في تقديم تقييم دقيق وحيادي للإستعدادات الإنتخابية قبيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ معاينة المناخ السياسي الأوسع الذي ستتعد في اطاره الانتخابات، ودراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية، وتقديم توصيات لدعم انتخابات سلمية و ذات مصداقية و تعزيز ثقة الجمهور فيها.

خلاصة

لا يمكن مجادلة حقيقة انتهاج البلاد التونسية مسارا ديمقراطيا منذ بداية التحول السياسي سنة 2011. فُتعتبر المصادقة على دستور جديد وإنشاء هيئة انتخابية مستقلة وإقرار قانون انتخابي شامل دليلا عن التزام بالتعددية واحترام حقوق الإنسان. ولكن هناك مخاوف يمكن أن تعيق هذه الإنجازات إذا لم تتم معالجتها.

أبدى الناخبون ثقتهم في نتائج إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي (2011)، و التي جلبت مجموعة متنوعة من الأحزاب والمستقلين إلى السلطة لمهمة التفاوض حول دستور جديد للبلاد. بينما كان المجلس يواجه تأخيرات و تحديات لمدة ولايته أثناء عملية الصياغة، ساهمت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني حديثة التشكيل في مناقشة ضليعة حول الدستور، و ذلك تقديرا لأهمية هذه اللحظة. مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، تبدو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) مجهزة لدعم عملية موثوقة رغم تكوينها قبل بضعة أشهر وتكليفها بتنظيم ثلاثة دورات إنتخابية في وقت زمني ضيق. كما يوفر الإطار القانوني أساسا متينا، رغم أنه لا يزال قابلا للتحسين. كذلك أعربت الحكومة عن إلتزامها القوي بضمان بيئة عادلة وأمنة للحملة. إذا تم تنفيذ العملية بشكل صحيح و ثابت ونزيه متماشيا مع المعايير الدولية، فإن هذا البلد قادر على إجراء انتخابات تستحق ثقة الجمهور وقبول النتائج.

يمكن إضاعة هذه الفرصة إذا أوهن سوء السلوك الحزبي العملية، فينجر عن ذلك إهتزاز ثقة الجمهور في نزاهة الانتخابات و في المؤسسات السياسية في البلاد. ومن هنا يكمن الدور الحاسم للمواطنين ، جنبا إلى جنب مع الأحزاب السياسية لضمان الاحتساب الجيد لأصواتهم والحفاظ على نزاهة الإنتخابات. تقاس درجة ثقة المواطن التونسي في مصداقية هذه الإنتخابات بمدى الحرفية وعدم التحزب اللذان تدار بهما العملية الانتخابية وتكريس الشفافية من خلال ملاحظة نشيطة ومحيدة للإنتخابات. كما يتطلب هذا أيضا مراجعة نتائج الانتخابات بشكل دقيق وشفاف و البت في النزاعات وفقا لما يضبطه القانون. تعوّل كل هذه العوامل أيضا على الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات لخلق بيئة سياسية باعثة على التنافس العادل ومحترمة لاختيارات الناخب والتمسك بمبدأ عدم التدخل السياسي في إدارة العملية وجدولة النتائج والإلتزام بالشفافية الكاملة أثناء إجراءات الانتخابات. كما تعتمد عملية الإنتخابات الديمقراطية على المواطنين سواء كانوا ناخبين و ملاحظين، أو أيضا

مترشحين وأعضاء الهيئة و أعضاء لجنة عد و فرز الأصوات وأفراد الأمن و غيرهم ، للمطالبة والتمسك بمبادئ النزاهة والسلوك السلمي والشفافية والمساءلة.

من المتوقع أن يكون التنافس السياسي على أشده بين الأحزاب الكبيرة، مما يوجب مشاغل الجمهور أن الحماس الحزبي "للفوز بأي ثمن" يمكن أن يؤدي إلى التلاعب السياسي في مرحلة ما قبل الانتخابات و مرحلة التصويت و فرز وعد الأصوات و مرحلة ما بعد الانتخابات أثناء تسوية النزاعات حول العملية. توكل المهام الرئيسية للتخفيف من حدة هذه المخاوف للأحزاب السياسية البارزة لضمان عملية إنتخابات حرة خالية من التدخل والتلاعب الحزبي الغير اللائق ، كما يسند للناخبين - كناخبين وناصريين وملاحظين- أيضا مهام المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية لتعزيز الشفافية والمساءلة لدعم ثقة الجمهور في تسيير الانتخابات.

ينوّه الوفد أن تدابير بناء الثقة هي بالفعل موجودة و يمكنها تعزيز فرص انتخابات ديمقراطية: فمنظمات المجتمع المدني تقوم بمراقبة عملية ما قبل الانتخابات كجزء من جهود الملاحظة الشاملة و المطابقة للمعايير؛ و تقوم الأحزاب السياسية بالتواصل مع الناخبين لتحديد القضايا الجوهرية؛ كما تقوم الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات بالإستعداد لحملة وطنية لتوعية الناخبين.

نبذة عن الوفد

ترأسّت الوفد السيدة إيزابيل دورون، نائبة رئيس البرلمان الأوروبي سابقا، و السيدة روبين كارناهان، مسؤولة أولى عن الإنتخابات سابقا في ولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية، و براد سميث، مدير لجنة أنبرغ درير و المستشار السابق لعدد من أعضاء الكونغرس الأميركي. كما شمل الوفد أيضا نيكول روسيل، مديرة مكتب المعهد الديمقراطي الوطني بتونس و دجورجي تودوروفيتش، مدير المعهد الجمهوري الدولي في تونس.

في فترة ما بين 9 إلى 12 سبتمبر ، عقد الوفد اجتماعات في تونس مع مجموعة من المترشحين والأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية من مختلف الأطياف السياسية و أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات و منظمات الملاحظة المحلية والدولية وأعضاء المجلس الوطني التأسيسي و الصحفيين و المجتمع الدولي والدبلوماسي و نشطاء المنظمات المدنية من النساء و الشباب و ذلك وفقا لقوانين البلاد التونسية والمعايير الدولية الواردة في إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات¹

لا يسعى المعهد الديمقراطي الوطني و لا المعهد الجمهوري الدولي للتدخل في العملية الانتخابية في تونس، كما أنهما لا ينيان، ولا يستطيعان، تقديم تقييم نهائي للعملية الانتخابية. فكليةما يدركان أن المسؤول الأساسي على تحديد مصداقية الانتخابات والتطور الديمقراطي للبلاد سيكون الشعب التونسي. وبالتالي يقدم الوفد بيان ما قبل الانتخابات هذا بروح دعم وتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية في تونس.

و سيقوم محلّو المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي بمتابعة نتائج وتوصيات بعثة ما قبل الانتخابات ورصد إجراءات جميع مراحل العملية الانتخابية وفترة ما بعد الانتخابات. و في تعاون وثيق مع مركز كارتر وبعثة الإتحاد الأروبي سينظم المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي بعثات ملاحظة دولية على المدى القصير للانتخابات التشريعية والرئاسية.

يود الوفد أن يعرب عن تقديره للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، لتمويل عمل هذا الوفد ومساندة برامج دعم الديمقراطية للمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي في تونس. ويعرب الوفد عن إيمتانه لجميع من ساهم بوقته الثمين للمشاركة بأرائه بكامل الأريحية، مما جعل عمل الوفد ممكنا. كما يؤكد المعهد الديمقراطي الوطني و المعهد الجمهوري الدولي على استعدادهما لمواصلة دعم جهود تونس لتعزيز الممارسات الديمقراطية والمؤسسات والقيم.

¹تم إصدار الإعلان في عام 2005 في الأمم المتحدة. كان المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي من بين أكثر من 40 منظمة دولية غير حكومية و أخرى تعاونية بين الحكومات أيدت هذا الإعلان. النص الكامل لإعلان متاح عبر هذا الرابط ndi.org/files/DoP-ENG.pdf.

السياق السياسي

تمثل انتخابات 2014 حجر أساس في تعزيز التحول الديمقراطي في تونس. فمن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر تتبعها الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر و تليها إن لزم الأمر دورة ثانية والمتوقع إجراؤها في 28 ديسمبر . على الرغم من العنف والاضطرابات وانعدام الأمن والتطرف الذين يشوبون المنطقة فإن التونسيين يأملون في أن الانتخابات المقبلة تمنح فترة ولاية لقادة سياسيين جدد ليعالجوا تحديات القضايا الاقتصادية والأمنية في البلاد و التي يتوق كل التونسيون إلى تحسينها. حيث أن إنتخابات 2014 ليست سوى التجربة التونسية الثانية مع انتخابات ديمقراطية، فإنه من الطبيعي أن يشعر المواطنون بالقلق إزاء الانتخابات المقبلة، ولكن توفّر عملية شفافة وسلمية وذات مصداقية ستساعد التونسيون على تثمين الإنتخابات باعتبارها جزءا أساسيا من الحراك الديمقراطي.

خلال تواجد بعثة تقييم فترة ما قبل الإنتخابات، انهدت الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات فترة تسجيل الناخبين التي تمّ تمديدتها إلى 26 أوت، ليتّم بذلك تسجيل ما يقارب عن مليون ناخب جديد وليصل العدد الجملي للناخبين المؤهلين للتصويت في الإنتخابات القادمة إلى 5,236,244. ومن المتوقع أن يتم التحقق من قوائم الناخبين النهائية من قبل الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات بحلول 25 سبتمبر طبقا للأجال المحددة للمدة الفعلية لعملية تقديم الطعون . يتوفر أوليا لدى المواطنين مهلة ثلاثة أيام في أوائل سبتمبر لتقديم الطعون إلى الهيئات الفرعية للإنتخابات . وحُصّصت فترة نهاية شهر أوت لتقديم قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية في أكتوبر. كما أعلنت الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات يوم 6 سبتمبر، عن قبولها ل 1,316 قائمة مترشحة مقدمة من طرف الأحزاب والائتلافات والقوائم المستقلة في 33 دائرة انتخابية في تونس و في الخارج ليتنافسوا حول 217 مقعدا في البرلمان القادم. و في الأثناء تمّ رفض 192 قائمة مترشحة لأسباب مختلفة إما من أجل تسمية مترشحين لم يقوموا بالتسجيل الى حدود 29 جويلية، أو لم يستوفوا شرط الحد الأدنى للسن، أو لم يقوموا بالتسويات المالية الخاصة بهم مع الهيئة العليا للإنتخابات منذ إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011. و سيتم تأكيد القوائم النهائية للمترشحين للإنتخابات التشريعية من قبل الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات يوم 25 سبتمبر، إثر عملية الطعن والمراجعة. كما فتحت الهيئة باب تقديم الترشحات للإنتخابات الرئاسية في 8 سبتمبر و ستمتد على مدى أسبوعين ومن المقرر أن تقوم الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات بنشر القائمة الأولية للمترشحين في 29 سبتمبر .

الملاحظات و التوصيات

في مايلي ملاحظات بعثة تقييم فترة ما قبل الإنتخابات حول المجالات المُحتمَل تحسينها في العملية الإنتخابية، إضافة إلى مجموعة من التوصيات حول طريقة معالجتها. يمكن تفعيل بعض المقترحات بشكل معقول قبل الإنتخابات، في حين أن البعض الآخر موجه للأخذ بعين الإعتبار قبيل الإنتخابات المستقبلية.

1. الإطار القانوني و الإداري للإنتخابات

ساهمت توصيات البعثة الدولية لملاحظة إنتخابات 2011 في عملية الإصلاح الإنتخابي للبلاد، و الذي نتج عنه عملية صياغة قانون لإنشاء أول إدارة دائمة مستقلة للإنتخابات في البلاد عبر طريقة تشاركية بين الأحزاب. و قد تم إنتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات من طرف المجلس الوطني التأسيسي في شهر جانفي لتقوم على إمتداد خمس سنوات بالإشراف على الإنتخابات الوطنية و المحلية.

يقتضي الدستور التونسي الجديد، المصادق عليه في 26 جانفي، أن يتم تنظيم الإنتخابات التشريعية و الرئاسية قبل نهاية سنة 2014. قام أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، بعد التشاور مع منظمات المجتمع المدني التي لاحظت إنتخابات 2011، بوضع قانون إنتخابي للإنتخابات الوطنية. و قد تمت المحافظة على عديد الأحكام من إنتخابات 2011، بما في ذلك إستعمال نظام التمثيل النسبي للإقتراع بالإعتماد على نظام القوائم المغلقة بالنسبة للإنتخابات التشريعية. اثر مناقشات مطبقة ضمت

منظمات المجتمع المدني خلال مرحلة الصياغة، تم التوصل إلى تسوية سياسية في المجلس لإستبعاد بعض الأحكام كتحديد عتبات تمثيل الحزب على المستوى الوطني و إلزام شروط أكثر لإشراك المرأة و الشباب في قوائم المترشحين و إقصاء المترشحين الذين تقلدوا مناصب قيادية خلال فترة حكم بن علي.

الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات هي الهيئة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة جميع الإنتخابات والاستفتاءات في تونس. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بمراقبة أنشطة ونفقات الحملة ، وفقاً للقانون الانتخابي ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها. تواجه الهيئة تحدياً مزدوجاً يتمثل في بناء مؤسسة مستقلة دائمة على المدى الطويل في الوقت الذي تواجه فيه الضغط الفوري لتنظيم ثلاث دورات إنتخابية في غضون أشهر معدودة.

ركزت الهيئة منذ 23 جوان على تحديث سجل الناخبين في تونس من خلال السماح للناخبين بالتسجيل وتحديث المعلومات التابعة لهم وتأكد تسجيلهم. كما وضعت الهيئة على ذمة المواطنين منظومة تسجيل آمنة عبر الهاتف الجوال لتسجيل الناخبين داخل البلاد، ومنظومة أخرى على شبكة الإنترنت للتونسيين الذين يعيشون في الست الدوائر الانتخابية في الخارج. كما تم إعتقاد التكنولوجيا لتسجيل المترشحين عبر الإنترنت. منح أعضاء الهيئة الأولوية لعملية إعتقاد ملاحظي الإنتخابات التونسيين و الدوليين، و كانت العملية أكثر نجاعة وفورية أكثر من 2011.

تتمثل المهام الأساسية للهيئة العليا المستقلة للإنتخابات في الوقت الحالي في تكوين و تدريب و تجهيز 50,000 عضو محلي للهيئة و الإشراف على عملية التثبيث من قوائم الناخبين و المترشحين و تحيين قائمة مكاتب الإقتراع و توفير مبادرات رسمية لتوعية الناخبين، خاصة الناخبين الأميين و ذوي الإحتياجات الخاصة. كما أنها مسؤولة عن إتمام و إصدار إجراءات التصويت و عد الأصوات و جدولتها.

التوصيات:

لتعزيز ثقة الجمهور في عمل الهيئة، ينبغي على الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات دخر كل المجهودات اللازمة لتوفير نفاذ حيني وثابت للجمهور للمعلومات المتعلقة بالإنتخابات.

- إتاحة جميع وقائع إجتماعات أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات للعموم، عبر موقعها الرسمي للهيئة بصفة منتظمة.
- البث التلفزيوني للإجتماعات و دعوة الملاحظين التونسيين و الدوليين للحضور في الإجتماعات لإبراز إلتزام الهيئة بالشفافية.
- توضيح جميع المسائل المتعلقة بالاستخدام السليم لأموال الحملة والأنشطة الموافقة عليها وذلك لمساعدة الأحزاب و المترشحين على إحترام القوانين المنظمة للحملة.
- يجب على الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات تقديم التوجيهات اللازمة في غضون الثلاث أسابيع القادمة قبل بدء فترة الحملة الانتخابية لجميع الهيئات الفرعية للإنتخابات والتي بلغ عددها 33 من أجل ضمان التطبيق الفعلي للقانون خلال جميع جوانب العملية ، بما في ذلك إجراءات التصويت و فرز الأصوات و التحقق من صحتها و تنظيم عمل ممثلي القوائم الحزبية و ملاحظي الإنتخابات من المجتمع المدني. تمثل هذه المعلومات عنصراً هاماً للتدريب الفوري للمراقبين و ممثلي الأحزاب و ملاحظي المجتمع المدني.
- ضرورة استكمال توظيف 50,000 مراقب مستقل مدرب تدريباً جيداً من قبل الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات و الهيئات الفرعية.
- يجب على السلط المنظمة للإنتخابات تمكين الملاحظين المعتمدين من نفاذ كامل إلى كل الإجراءات الانتخابية و هذا يعني السماح بالإقتراب المادي المباشر من طاولات عد و فرز الأصوات و ذلك لتحقيق ملاحظة شاملة لعملية العد من صندوق الإقتراع و التثبيث من الوثائق إلى تخزين صناديق الإقتراع بعد عدّها و جدولتها.

الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي البصري. هي الهيئة المنظمة للقطاع السمعي البصري في تونس تأسست سنة 2013 لمراقبة البرمجة التلفزيونية والإذاعية ووضع القواعد وفرض تطبيقها. يفرض القانون التونسي على وسائل الإعلام توفير تغطية متوازنة لمداخلات الأحزاب و المترشحين، كما ينص على منع الإشهارات السياسية على إمتداد الشهرين السابقين للإنتخابات. و في إطار تأكيد إلتزام الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي البصري بتطبيق هذه القوانين، فقد قضت هذه الأخيرة بإيقاف بث ثلاث برامج تلفزيونية مشهورة لإستعمالها خطابا "يدعو إلى العنف" خلال الفترة السابقة للإنتخابات.

حددت الهيئة جملة من القواعد لتغطية العملية الإنتخابية بالنسبة للصحفيين التونسيين و الأجانب المعتمدين. تفوض هذه القواعد للصحفيين وفقا للقانون الإنتخابي، مهمة توفير تقارير نزيهة و متكاملة و صادقة و تحترم مبادئ تعددية المعلومة و تتجنب التحريض على العنف و الشغب.

التوصيات:

- ينبغي على الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي البصري فرض تطبيق جميع القوانين والقواعد المتعلقة بالتغطية الإعلامية والتحقيق ونشر نتائج الانتهاكات المُلاحَظَة في الوقت المناسب.
- ينبغي على الهيئة تعزيز قدراتها لفرض تطبيق قوي للقانون.

التنسيق عبر أجهزة الحكومة . ينبغي أن يشعر جميع التونسيين بالأمان عند المشاركة في الإنتخابات، سواء كمتشحين أو ناشطين أو موظفي الهيئة أو صحفيين أو ملاحظين أو ناخبين. كانت المسألة الأمنية الشغل الشاغل لكل الأطراف التي تقابل معها الوفد. يجب القيام بخطوات خاصة في المناطق المحتمل وقوع إضطرابات فيها للتقليل من التهديدات و الخوف منذ شهر أوت تم تكوين لجنة التنسيق الأمني للعمليات الانتخابية، و هي لجنة خاصة ضمن وزارة الداخلية، تعمل بالتنسيق مع الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات و وزارة الدفاع لوضع استراتيجية لتأمين يوم الانتخابات و عملية الجدولة.

التوصيات:

- ينبغي على المسؤولين الحكوميين في الوزارة الأولى، وزارات الداخلية و الدفاع و موظفي الهيئة و مصالح تطبيق القانون تعزيز التواصل و تبادل المعلومات لمعالجة المشاغل عند وقوعها و الإستجابة السريعة عند وقوع إضطرابات أو أحداث عنف.
- لتعزيز ثقة الجمهور وتذليل المخاوف الشائعة للأحزاب السياسية، ينبغي على الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات والوزارات المعنية التواصل بشكل منتظم مع الجمهور حول الخطط المتفق عليها لحماية الإنتخابات.
- ينبغي أن يتم تدريب الأفراد المكلفين بتطبيق القانون على أفضل ممارسات الأمن الإنتخابي و الإنتشار في المناطق المعرضة للخطر لبناء الثقة و لسرعة ردع أو تخفيف وطأة الإضطرابات .
- ينبغي أن ينسق مسؤولي الأمن مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بمراقبة و جغرفة العنف كوسيلة لتقييم الأنماط و تنفيذ الإشاعات و المساعدة على تفادي الحوادث.

2. البيئة السياسية

كانت البيئة التي شكّلت إنتخابات 2011 إحتفالية، فقد ذهب التونسيون لمراكز الإقتراع - العديد منهم للمرة الأولى - للتعبير عن خياراتهم دون خوف من أي ضغوط. منذ السنوات الثلاث الماضية، نشأت فجوة بين الإهتمامات اليومية للتونسيين والنقاشات السياسية اللاذعة. كما ساهمت أحداث العنف العرضية في إستياء الرأي العام. لا يمكن التأكيد ما إذا كان هذا الشعور سيؤثر على إقبال الناخبين و/أو على عدد الأوراق الملغاة. ومع ذلك، يبدو التونسيون ملتزمون بالمضي قدما نحو الإنتخابات ومنتشغلين بالنقاش السياسي حامي الوطيس.

الحملة و المترشحين. قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بقبول 1,316 قائمة مترشحة بالنسبة للانتخابات التشريعية، تضم 732 قائمة حزبية، 140 قائمة ائتلافية و 348 قائمة مستقلة. أوردت مجموعات الملاحظة المحلية والدولية أن عملية تسجيل المترشحين تمت في إطار القانون. ستطلق الحملة الرسمية للانتخابات في الرابع من أكتوبر .

تظهر إستطلاعات الرأي أن معالجة البطالة، الإصلاح الإداري و الأمن القومي هي أكبر مشاغل التونسيين في جميع جهات البلاد. لاحظ الوفد أن أغلب الحملات أبرزت إجراءات خلق فرص العمل كأهم الأولويات في برامجها السياسية. خلال أشغال البعثة، بينت أبحاث الرأي العام التي يقوم بها المعهد الديمقراطي الوطني و المعهد الجمهوري الدولي أن هذه الانتخابات ستكون أكثر حدة و تنافسية من إنتخابات 2011. ستحدث الحملات الفعالة، المرتكزة على القضايا التي تهم الناخبين الفرق في الإنتخابات. سيتحتم على جميع المترشحين في الفترة القصيرة المتبقية التواصل على نحو إستباقي مع الناخبين في جميع أنحاء البلاد، خاصة خارج العاصمة و المناطق الساحلية، لفهم المواضيع التي يهتمون بها و لتقديم حلول واقعية و بناءة. ومن الجدير بالذكر أن قادة الأحزاب ملتزمين علنا بما ورد بمدونات قواعد السلوك المُوَفَّع عنها قبل بداية فترة الحملة الانتخابية.

التوصيات:

- يجب على الأحزاب تشريك الجمهور عبر رسائل إنتخابية قائمة على مشاغل مهمة بالنسبة للمواطنين
- على الأحزاب البحث عن فرص للمشاركة في المناظرات و الحوارات المركزة على مسائل السياسات.
- على قيادات الحملات التواصل مع الفروع المحلية و كل المترشحين و إعلامهم بدعم قياداتهم لمدونة السلوك التي يلتزم بها كل المتنافسون.

نزاهة المنافسة. لاحظ الوفد أن الدور التخريبي للمال في السياسة يمثل مصدرا للقلق. إعتبر العديدون أن الإستعمال غير المناسب لموارد الحملة مثل مشكلا في إنتخابات 2011، و هو ما عزز بروز مخاوف مماثلة الآن. في حين أن القانون الإنتخابي لسنة 2014 يتضمن أحكام معدلة في هذا الغرض، فإن قدرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ودائرة المحاسبة على مراقبة تمويل الحملات الانتخابية و الإنفاق بصفة فعالة لا يزال يشكل تحديا. كما حذرت منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية أن مراقبة هذه المخالفات سيكون حاسما ، وذلك للردع و التتبع القضائي.

التوصيات:

- على السلطات المعنية التحري و معاينة التجاوزات في إستعمال الموارد العامة و الخاصة خلال الحملات الإنتخابية في الوقت المناسب وبصفة عادلة.
- على الأحزاب السياسية التصريح علناً عن التزامها بقوانين تمويل الحملات قبل و خلال فترة الحملة و التحقيق في كل التجاوزات المبلغ عنها و إتخاذ إجراءات فورية خلال حملاتهم لمنع أية خروقات مستقبلية.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني التونسي أن تساهم في توعية الشعب من خلال تعقب كل تبليغ عن سوء إستعمال للموارد العامة خلال الحملات الإنتخابية.
- مع الوقت، يجب وضع حدود أكثر صرامة على المساهمات و المصاريف الموجهة للحملات كما يجب الأخذ بعين الإعتبار اليات تفرض أكثر شفافية حول تمويل الحملات..

الإستقطاب السياسي. تركز الحملات في كل الديمقراطيات على إبراز التباين مع المعارضين. ومع ذلك، و جب الفصل بين النقد السياسي و الحزبي المعقول و الهجمات الإستفزازية و المعادية غير الضرورية. يمكن أن يتسبب هذا السلوك على المدى الطويل، في تشويه الخطاب العام و إضرار المؤسسات السياسية و تفتير المواطنين.

تتمثل قضية شراء الأصوات من بين القضايا التي أثارها العديد من الأحزاب السياسية. و هذا مؤلوف في المجتمعات الإنتقالية التي تواجه حقيقة إقتصادية صعبة. مع ذلك، يعبر المواطنون التونسيون عن رغبة قوية لإثارة إهتمام السياسيين حول طرق حل أبرز القضايا على غرار الفساد و البطالة. أخذوا بعين الإعتبار ما سبق، يركز الوفد على أهمية الحوارات بين الأحزاب السياسية بشأن هذه القضايا الهامة كعنصر حاسم لتحفيز مشاركة المواطنين في العملية الإنتخابية.

التوصيات:

يمكن للأحزاب السياسية تعزيز ثقة الجمهور في العملية الإنتخابية عبر تمكين الناخبين من القيام بخيارات مدروسة من خلال ما يلي:

- على الأحزاب السياسية تخطيط و إيصال برامج واضحة تفسر رؤيتهم الإيجابية للإصلاح الإجتماعي والإقتصادي
- على الأحزاب والمرشحين المشاركة في مناظرات شعبية تخول للناخبين فهم الفروقات الهامة في السياسات والإمتناع عن الخطابات والتصرفات التي من شأنها أن تهز ثقة الجمهور في العملية الإنتخابية.
- على قيادي الأحزاب السياسية رفض شراء الأصوات بجميع انواعها وترسيخ هذه السياسة داخل احزابهم.

3. المجتمع المدني والإعلام:

ينبغي إشادة الدور الإيجابي الذي يلعبه المجتمع المدني التونسي في بناء العملية الديمقراطية. فقد كانت منظمات المجتمع سواء على المستوى المحلي والوطني الفاعل الأساسي في المضي قدما بالعملية الديمقراطية في تونس. تستحق التقدير على وجه الخصوص، المنظمات التي تركز على الشباب والنساء لما يبذلونه من جهود لتتقيف وإشراك المواطنين، كذلك منظمات الملاحظة المحلية الذين لاحظوا إنتخابات 2011 و عملية صياغة الدستور، ويخططون لملاحظة إنتخابات 2014. عرف القطاع الإعلامي منذ سنة 2011، تنوعاً في التغطية، والذي سيلعب دوراً هاماً في العملية الانتخابية المقبلة.

دور المرأة في العملية الإنتخابية: منذ إستقلال تونس من فرنسا سنة 1956، يعتبر العديدون أن القوانين المتعلقة بحقوق المرأة في تونس هي الأكثر تقدماً في العالم العربي. كما حافظ الدستور الجديد² للبلاد على هذه القوانين التي نصت على المساواة و التنافس بين الرجل و المرأة في المجالس المنتخبة³. إضافة إلى هذه الأحكام الدستورية، فرض القانون الإنتخابي التونسي التنافس في القوائم الإنتخابية، و نصص على ضرورة إعتداد طريقة التناوب في الترشيحات بين الرجل و المرأة. لكنه لم يفرض تحديد كوتا بالنسبة للنساء المترشحات كرئيسات قوائم، و لم يفرض حد أدنى لتمثيل المرأة في البرلمان. بالنسبة للإنتخابات التشريعية لسنة 2014 تواجدت المرأة كرئيسة قائمة في 145 قائمة فقط. كما أن برامج الأحزاب تغافلت عن المرأة بشكل ملحوظ خاصة عند معالجة أهم القضايا الإقتصادية و الإجتماعية كالتشغيل.

مثلت المرأة أكثر 50.5 % من نسبة المسجلين الجدد لسنة 2014. رحب الوفد بهذه النتيجة خاصة و أن نسبة مشاركة المرأة في إنتخابات 2011 كانت أضعف من الرجال و تحديداً في المناطق الريفية.

² ينص الفصل 21 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 على: المواطنون و المواطنات متساوون في الحقوق و الواجبات، و هم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمنت الدولة للمواطنين و المواطنات الحقوق و الحريات الفردية و العامة، و تهيئ لهم أسباب العيش الكريم.

³ ينص الفصل 46 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 على: تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة و تعمل على دعمها و تطويرها. تضمنت الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في تحمل مختلف المسؤوليات و في جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التنافس بين المرأة و الرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة

التوصيات:

- ينبغي على منظمات المجتمع المدني حث الأحزاب السياسية على إدماج القضايا التي تهم المرأة في سياسات برامجها كالتمثيل النسبي والمساواة الإجتماعية والأمن والعدالة.
- تنظيم شبكات نسائية بين الأحزاب لبناء برامج سياسات متعلقة بالمرأة وتأكيد اعتمادهم من طرف الأحزاب السياسية
- مواصلات الحملات التوعوية التي تستهدف الناخبات بصفة عامة و الأميات القاطنات بالمناطق الريفية بصفة خاصة
- ينبغي على منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشباب أن تواصل البحث عن طرق حث المواطنين الشباب وتشريكهم في العملية الديمقراطية مع التركيز على الإنتخابات.

ملاحظة الإنتخابات من طرف المجتمع المدني: تمكن ملاحظي المجتمع المدني غير المتحيزين من بناء شبكة قوية في سنة 2011 كما ينون أيضا نشر ملاحظين مرة أخرى وذلك وفقا للمعايير الدولية وقانون الإنتخابات في تونس. ويضم هذا رفع تقارير حول فترة ما قبل الإنتخابات و يوم الانتخاب و ما بعد الإنتخابات حتى الآن وخلال 2014، قامت هذه المجموعات بمراقبة وإسداء النصائح للهيئة العليا المستقلة للإنتخابات والأحزاب السياسية على نحو فعال حول كيفية تحسين العملية الانتخابية وذلك من خلال تقديم توصياتهم علنا . و هو عمل تسانده أيضا مجموعات الملاحظيين الدوليين.

التوصيات:

- على منظمات المجتمع المدني التأكد من أن كل الملاحظين المعتمدين تحصلوا على تدريب سليم و هم على إطلاع على حقوقهم و واجباتهم و على قواعد السلوك و ملتزمون بقيم و معايير الملاحظة غير الحزبية.
- التنسيق فيما بينهم لتأمين أكبر تغطية ممكنة لمراكز الإقتراع كذلك توثيق ونشر نتائجهم وتوصياتهم بما في ذلك التقرير النهائي بعد إنتهاء الإنتخابات الوطنية.
- تقديم نتائجهم وتوصياتهم منذ سنة 2011 إلى الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية والمجتمع الدولي لضمان فهم سياق التغيير الديمقراطي في تونس على المدى البعيد وتحليل بياني للإنتخابات 2014.
- على كل الملاحظين الدوليين والتونسين أن يعملوا طبقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات وإعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية الإنتخابات من قبل المنظمات المدنية.

دور الإعلام: طبقا للمعايير الدولية، يجب أن يكون الإعلام قادرا على تجميع و نقل المعلومات بدون أي تدخلات أو تهديد. كما يجب أن يتحصل كل من الأحزاب و المترشحين على نفاذ عادل لوسائل الإعلام و أن تكون التغطية السياسية للأحزاب و المترشحين عادلة و متوازنة و أن يحصل الناخب على المعلومة المناسبة للقيام بخيارات مسؤولة. لدى وسائل الإعلام العمومية مسؤولية خاصة في زيادة الوعي العام بالعملية الانتخابية و حقوق المواطن.

تتوفر في تونس منذ 2011 وسائل إعلام مختلفة و متعددة و ليست بالضرورة مستقلة و بالتالي يتمتع المواطنون بتنوع مصادر المعلومة المتعلقة بالشأن العام عموما و بالإنتخابات خصوصا. لكن، أظهرت أبرز وسائل الإعلام نوعا من الإنحياز الحزبي في تقاريرها و خطوط تحريرها المتعارض مع مبادئ الحيادية المذكورة أعلاه. و يعتبرها العديدون منحازة إلى حزب سياسي أو آخر خاصة في محتوى التقارير.

توصيات:

- على الإعلام إحترام القانون الانتخابي وسلطتي الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي البصري والهيئة العليا المستقلة للإنتخابات لتأكيد حرية الإعلام والتحقيق الفوري في الحالات الملحوظة لصدّها.
- على أصحاب المؤسسات الإعلامية و النشريات وروؤساء التحرير وصحافيين إتخاذ خطوات ملموسة داخل مؤسساتهم لتفادي أي انطباعات سياسية في تغطياتهم وبرامجهم.
- على الإعلام تفادي أي تضارب للمصالح ملموساً كان أو ملحوظاً.